وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا

International Economic Partnerships and Their Role in Financial Sustainability: Iraq as a Model

أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي[▽] Assist prof. Dr. Muhammad Abbas Ahmed Al-Tamimi

الملخص:

تعتبر الشراكات الاقتصادية الدولية عنصرًا أساسيًا في تعزيز الاستدامة المالية في العراق، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة. تسعى هذه الشراكات إلى تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يسهم في بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. تتضمن الشراكات الاقتصادية الدولية في العراق التعاون مع مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث توفر هذه المؤسسات الدعم المالي والتقني اللازم لتحسين الأداء الاقتصادي. على سبيل المثال، تم توقيع اتفاقية بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك المركزي العراقي لوضع مبادئ لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، مما يعكس التزام العراق بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الأداء المالي للمصارف وتعزيز قدرتها التنافسية.

علاوة على ذلك، تساهم الشراكات مع الدول الأخرى في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساعد على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. هذا التنوع يعد ضروريًا لمواجهة التحديات الاقتصادية مثل تقلبات أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية التي تؤثر على استقرار الاقتصاد العراقي. في ظل التحديات التي يواجهها العراق، مثل الفساد وضعف البنية التحتية، تصبح الشراكات الاقتصادية الدولية أكثر أهمية. فهي تتيح للعراق الاستفادة من الخبرات العالمية وتطبيق أفضل الممارسات في إدارة الموارد المالية، مما يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الدين العام. وبالتالي، فإن تعزيز هذه الشراكات يعد خطوة أساسية نحو تحقيق استدامة مالية فعالة في العراق، مما يضمن تحقيق الأهداف التنموية على المدى الطويل ويعزز من قدرة العراق على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: الشراكات الاقتصادية، الاستدامة المالية، التنمية المستدامة، العراق، التعاون الدولي.

[▽] كلية العلوم السياسية – جامعة بلاد الرافدين DrMohammed@bauc14.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Abstract :

international economic partnerships are a key element in promoting financial sustainability in Iraq, playing a pivotal role in achieving sustainable development. These partnerships seek to enhance cooperation between the government, the private sector, and civil society, contributing to building a more resilient economy that is able to face global economic challenges.

International economic partnerships in Iraq include cooperation with international financial institutions such as the World Bank and the International Monetary Fund, as these institutions provide the financial and technical support necessary to improve economic performance. For example, an agreement was signed between the International Finance Corporation and the Central Bank of Iraq to establish principles for managing environmental and social risks, reflecting Iraq's commitment to achieving sustainable development by improving the financial performance of banks and enhancing their competitiveness.

Moreover, partnerships with other countries contribute to attracting foreign investment, which helps diversify the economy and reduce dependence on oil as a primary source of revenue. This diversification is essential to address economic challenges such as oil price fluctuations and geopolitical tensions that affect the stability of the Iraqi economy.

In light of the challenges facing Iraq, such as corruption and weak infrastructure, international economic partnerships become even more important. It allows Iraq to benefit from global expertise and apply best practices in financial resource management, which contributes to improving economic performance and reducing dependence on public debt. Therefore, strengthening these partnerships is an essential step towards achieving effective financial sustainability in Iraq, which ensures the achievement of long-term development goals and enhances Iraq's ability to adapt to global economic changes.

Keywords: Keywords: Economic partnerships, financial sustainability, sustainable development, Iraq, international cooperation.

المقدمة:

تعتبر الشراكات الاقتصادية الدولية من الركائز الأساسية التي تسهم في تعزيز الاستدامة المالية والتنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية مثل العراق. في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط، والفساد، وضعف البنية التحتية، تبرز أهمية هذه

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الشراكات كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

تسهم الشراكات الاقتصادية الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتبادل المعرفة والخبرات، مما يعزز من قدرة العراق على تحقيق أهدافه التنموية. على سبيل المثال، تعمل الحكومة العراقية على تعزيز علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث توفر هذه المؤسسات الدعم المالي والتقني اللازم لتحسين الأداء الاقتصادي.

علاوة على ذلك، تلعب الشراكات مع الدول الأخرى دورًا حيويًا في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. هذا التنوع يعد ضروريًا لمواجهة التحديات الاقتصادية مثل تقلبات أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية التي تؤثر على استقرار الاقتصاد العراقي.

في هذا السياق، يصبح تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية خطوة أساسية نحو تحقيق استدامة مالية فعالة في العراق، مما يضمن تحقيق الأهداف التنموية على المدى الطويل. إن التعاون الدولي في مجالات مثل الطاقة، والتجارة، والتنمية الاجتماعية، يمثل فرصة حقيقية للعراق لبناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا.

أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث في انه يركز على الشراكات الاقتصادية الدولية والإقليمية باعتبارها أداة حيوية لتعزيز التنمية المستدامة في العراق، حيث تساهم في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم وتطوير البنية التحتية.. كما أن الشراكات الاقتصادية الدولية تعزز من التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعزز من قدرة العراق على مواجهة التحديات الاقتصادية، مثل الاعتماد الكبير على النفط والديون المتزايدة. من خلال هذه الشراكات، يمكن للعراق تحقيق تنوع اقتصادي أكبر وتحسين مستوى الخدمات المقدمة، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة.

اهداف البحث: ان من اهم اهداف البحث هي

1- يهدف البحث إلى توضيح كيفية تأثير الشراكات الاقتصادية الدولية على تعزيز الاستدامة المالية في العراق.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2- دراسة كيفية مساهمة الشراكات الاقتصادية في تحسين الأداء الاقتصادي للعراق، بما في ذلك جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة.

3- تحليل التحديات التي تواجه العراق في بناء شراكات اقتصادية فعالة، بالإضافة إلى الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الدولي.

4- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: التركيز على أهمية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز الاستدامة المالية من خلال الشراكات.

5- وضع توصيات عملية لتحسين استراتيجيات الشراكة الاقتصادية في العراق، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

6- تسليط الضوء على الابتكار: استكشاف دور الابتكار والتكنولوجيا في تعزيز الشراكات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية.

اشكالية البحث:

تدور اشكالية البحث في العلاقة القائمة بين الشراكات الاقتصادية والاستدامة المالية،فثمة علاقة مترابطة بين الشراكات الاقتصادية بمختلف اشكالها والتنمية المستدامة ، وتدور اشكالية البحث ماهو الدور الذي تلعبه الشراكات الاقتصادية في تحقيق الاستدامة المالية للدول ومنها العراق . لتثأر عدة تساؤلات ماهي التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق ؟ماهو دور الادوات المالية في التنمية المستدامة، وكيف تعزز الشراكات الاقتصادية الاستدامة المالية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيه موادها ان العلاقة بين الشراكات الاقتصادية الدولية والاستدامه المالية علاقة مؤثرة. تسهم الشراكات الاقتصادية الدولية في تعزيز الاستدامة المالية في العراق من خلال جذب الاستثمارات، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على الريع النفطي.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستنباطي بوصفه الإطار الرئيسي لتحليل دور الشراكات الاقتصادية الدولية في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، حيث يتم الانطلاق من المفاهيم والنظريات الاقتصادية المتعلقة بالشراكات الدولية والاستدامة المالية، ثم إسقاطها على الواقع الاقتصادي العراقي لاختبار مدى

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

انطباقها وتفسير تأثيراتها.وبالإضافة إلى ذلك، سيتم توظيف مناهج بحثية أخرى لدعم التحليل، وهي المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الشراكات الاقتصادية الدولية للعراق وتحليل آثارها على الاستدامة المالية.

هيكلية البحث

لقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسة جاء المبحث الاول بأسس الشراكات الاقتصادية الدولية اما المبحث الثاني فقد ذهب الى التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي اما المبحث الثالث فركز على الشراكات الاقتصادية الدولية كأداة لتعزيز الاستدامة المالية في العراق.

المبحث الأول: أسس الشراكات الاقتصادية الدولية

المطلب الأول: تعريف الشراكات الاقتصادية الدولية

تشير الشراكات الاقتصادية الدولية إلى الاتفاقات التعاونية بين دولتين أو أكثر تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والازدهار من خلال وسائل متعددة مثل تسهيل التجارة، وجذب الاستثمارات، وإقامة المشاريع المشتركة. تأخذ هذه الشراكات أشكالًا متنوعة، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة، واتفاقيات الشراكة الاقتصادية، والاتفاقيات التجارية الإقليمية، وتهدف إلى تقليل الحواجز التجارية[1]، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. تتميز الشراكات الاقتصادية الدولية بفوائد متبادلة، حيث توفر مزايا لجميع الأطراف المعنية، وتساهم في تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة، كما أنها تتطلب التزامًا طويل الأمد بالتعاون، مما يسمح بتفاعل اقتصادي مستدام.

كما تشير الشراكات الاقتصادية الدولية إلى التعاون بين الدول أو المؤسسات الاقتصادية لتحقيق أهداف مشتركة، مثل تعزيز التجارة وتبادل المعرفة وتطوير البنية التحتية. تعتبر هذه الشراكات ضرورية لدعم التنمية المستدامة في الدول النامية، بما في ذلك العراق، الذي يسعى إلى تحسين اقتصاده وتنويع مصادر دخله.

ومن هنا تشير الشراكات الاقتصادية الدولية إلى الاتفاقيات التعاونية بين بلدين أو أكثر أو كيانين بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتعاون. ويمكن أن تتخذ هذه الشراكات أشكالاً مختلفة، بما في ذلك

[1] سارة المطيري. تحديات الشراكة الاقتصادية الدولية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية الشراكة الكويتية–الصينية كدراسة حالة .*حوليات آداب عين شمس*،جامعة عين شمس،2022, ص ص 143–145

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اتفاقيات التجارة ومعاهدات الاستثمار والمشاريع المشتركة، وهي مصممة لتسهيل التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي بين الأطراف المشاركة[1].

اولا: انواع الشراكات الاقتصادية الدولية:

يمكن تصنيف الشراكات الاقتصادية إلى عدة أنواع، بما في ذلك الشراكات المحلية والوطنية والدولية والقطاعية. ويخدم كل نوع أغراضًا مختلفة وينطوي على مستويات متفاوتة من التعاون والتكامل بين الأطراف المعنية.

اتفاقيات التجارة: تتجلى العديد من الشراكات الاقتصادية الدولية في شكل اتفاقيات تجارية، مثل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تم التفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى فتح الأسواق وخفض التعريفات الجمركية وتعزيز التنمية المستدامة مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للدول الشريكة[2].

التكامل الاقتصادي: غالبًا ما تؤدي الشراكات الاقتصادية إلى تكامل اقتصادي أعمق، والذي يتضمن تقليل أو إزالة الحواجز التجارية وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. يمكن أن يعزز هذا التكامل القدرة التنافسية، ويحسن تخصيص الموارد، ويعزز الاستقرار الاقتصادي[3].

التركيز على التنمية: أحد الجوانب المهمة للعديد من الشراكات الاقتصادية الدولية هو تركيزها على التنمية. على سبيل المثال، لا تعمل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على تسهيل التجارة فحسب، بل تتضمن أيضًا أحكامًا للتعاون في مجالات مثل المعايير واللوائح، بهدف دعم أهداف التنمية للدول الشريكة.

لذا تعد الشراكات الاقتصادية الدولية ضرورية لتعزيز التجارة العالمية والتعاون الاقتصادي، وتوفير إطار للدول للعمل معًا نحو تحقيق منافع اقتصادية.

ثانيا: الشراكات الاقتصادية الإقليمية والتنمية المستدامة

تلعب الشراكات الاقتصادية الإقليمية دوراً حاسماً في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون بين البلدان، وتعزيز التجارة، وتشجيع النمو الشامل. ويتزايد الاعتراف بهذه الشراكات باعتبارها آليات

---

[1] صدوقي غريسي واخرون،أهمية تبني مفهوم الشراكة و التحالف لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال .*دراسات اقتصادية*،العدد6،2012،ص ص 251-253.

[2] رابح خوني& خير الدين،النظام التجاري متعدد الأطراف وتحديات التجارة العالمية: البيئة، الأزمات الاقتصادية و الاتفاقيات التجارية الإقليمية،2016، http://archives.univ-biskra.dz/handle/123456789/7101 وقت الزياره 5-12-2024

[3] جمال الدين العاقر&عبد الوهاب شمام،دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية،مجلة العلوم الانسانية،الجزائر،العدد 41 ،2014،ص ص 323-326

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أساسية لمعالجة التحديات العالمية مثل الفقر، وعدم المساواة، والتدهور البيئي. دعم أهداف التنمية المستدامة: تلعب الشراكات الاقتصادية الإقليمية دورًا فعالاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتؤكد منظمة التجارة العالمية أن التجارة يمكن أن تساهم بشكل كبير في الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية، وخاصة في البلدان النامية. ومن خلال مواءمة السياسات التجارية مع أهداف التنمية المستدامة، يمكن للشراكات الإقليمية تعزيز الممارسات المستدامة وضمان أن يكون النمو الاقتصادي مسؤولاً بيئيًا وتكمن أهمية الشراكات الاقتصادية الإقليمية في[1]:

تسهيل التجارة والاستثمار: تهدف الشراكات الاقتصادية الإقليمية، مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، إلى تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء. ومن خلال خفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز التجارية، تخلق هذه الاتفاقيات بيئة أكثر ملاءمة للشركات للعمل، مما قد يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل. على سبيل المثال، تهدف الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة إلى وضع معيار جديد للتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع الاعتراف بالترابط بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة[2].

تعزيز النمو الشامل: تعطي العديد من الشراكات الإقليمية الأولوية للنمو الشامل، مما يضمن وصول فوائد التنمية الاقتصادية إلى جميع شرائح المجتمع. فعلى سبيل المثال تركز المبادرات مثل الخطة الإقليمية للنمو الشامل لشراكة واشنطن الكبرى على سد فجوات المساواة وتعزيز الفرص للسكان المحرومين. ومن خلال معالجة التفاوتات النظامية مركزه على عدة جوانب المساواة وتعزيز الفرص الاقتصادية والتعاون عبر الحدود، يمكن لهذه الشراكات إطلاق العنان لإمكانات اقتصادية كبيرة والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي.

دعم أهداف التنمية المستدامة: تلعب الشراكات الاقتصادية الإقليمية دورًا فعالاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتؤكد منظمة التجارة العالمية أن التجارة يمكن أن تساهم بشكل كبير في الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية، وخاصة في البلدان النامية. ومن خلال مواءمة السياسات التجارية مع أهداف التنمية المستدامة، يمكن للشراكات الإقليمية تعزيز الممارسات المستدامة وضمان أن يكون النمو الاقتصادي مسؤولاً بيئيًا.

---

[1] سمية مساهل،دور التكامل الإقليمي والشراكة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة مقارنة بين الإتحاد الأوربي والإتحاد المغاربي،وقت الزياره 2025/2/1 http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3387

[2] سمير عريقات،الندوة العربية حول التجارة والاستثمار،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،مصر،العدد 7،1999،ص ص291-294

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثالثا: التحديات والفرص في الشراكات الإقليمية

التـوتر الجيوسياسـي: يفـرض تصـاعد التـوترات الجيوسياسـية والحمائيـة تحـديات علـى الشـراكات الاقتصـادية الإقليمية. ويمكن أن يؤدي التوتر إلـى تعطيل العلاقات التجارية القائمة وخلق حالة من عدم اليقين فـي الأسـواق الدوليـة. وتحـذر منظمـة التجـارة العالميـة مـن أن التـوتر الجيوسياسـي يهـدد بتقـويض المكاسب التي تحققت من خلال التجارة من خلال الحد من الكفاءة والوصول إلى التكنولوجيات، وخاصة بالنسبة للاقتصادات النامية[1].

الحاجة إلى سياسات استثمار مستدامة: تعد سياسات الاستثمار المباشر الأجنبي المستدام ضرورية لتعظيم فوائد الشراكات الإقليمية. يجب على البلدان تبني ممارسات الحوكمة الجيدة والمعايير البيئية لجذب الاستثمار المسؤول. تسلط الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة الضوء على أهمية سياسات الاستثمار المباشر الأجنبـي المستدامة فـي تعزيـز سـمعة البلـدان الأعضـاء كوجهـات اسـتثمارية، وبالتـالي بنـاء ثقـة المستثمرين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الطويل الأجل[2].

التعاون بين القطاعات: تتطلب الشراكات الإقليمية الفعّالة التعاون عبر مختلف القطاعات، بما في ذلك الحكومة والصناعة الخاصة والمجتمع المدني. تؤكد المبادرات مثل شبكة النمو الشامل الإقليمية على أهمية العمل عبر القطاعات لتعزيز النمو الاقتصادي العادل. من خلال إشراك أصحاب المصلحة المتنوعين، يمكن للشراكات الإقليمية تطوير استراتيجيات شاملة تعالج التحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات المختلفة.

رابعا: العقوبات الأمريكية والشراكات الاقتصادية للعراق

باتت العقوبات الأمريكية مؤثره في الشراكات الاقتصادية في العراق بشكل كبير منذ عام 2020، متأثرة بعوامل جيوسياسية واقتصادية مختلفة. وبالرجوع التاريخي للعقوبات الأمريكية ضد العراق نجد انه لها تاريخ طويل، وخاصة بعد حرب الخليج والغزو اللاحق في عام 2003. هدفت هذه العقوبات إلى الضغط على الحكومة العراقية للامتثال للمعايير الدولية والحد من قدراتها العسكرية. ومع ذلك، غالبًا ما أدت

[1] رامي عاشور &محمد الجندي، التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على منطقة الإندو باسفيك،مجلة السياسة والاقتصاد ،العدد الرابع، 2019،ص10

[2] رمزي جودي & أمينة جودي ،الاستثمار في الابتكار الاخضر من أجل التنمية المستدامة،مجلة الباحث الاقتصادي،المجلد 9،العد2021،2،ص ص 30-32

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

العقوبات إلى عواقب إنسانية وخيمة، مما أدى إلى انتشار سوء التغذية والصعوبات الاقتصادية بين السكان العراقيين[1].

منذ عام 2020، واجه العراق العديد من التحديات الاقتصادية التي تفاقمت بسبب العقوبات الأمريكية، وخاصة تلك التي تستهدف إيران، التي تربطها علاقات اقتصادية كبيرة بالعراق:

الاعتماد على النفط: يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على النفط، حيث يساهم بأكثر من 95٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أثرت العقوبات المفروضة على إيران بشكل غير مباشر على قطاع النفط العراقي، حيث انخرطت العديد من الشركات العراقية تاريخيًا في التجارة مع نظيراتها الإيرانية. وقد أدى هذا إلى خلق وضع محفوف بالمخاطر حيث يمكن للعقوبات الأمريكية أن تهدد عائدات النفط والاستقرار الاقتصادي في العراق[2].

تقلبات العملة: أثرت العقوبات أيضًا على قيمة الدينار العراقي، مما أدى إلى التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين. اتخذت وزارة الخزانة الأمريكية تدابير لحماية النظام المالي العراقي من الانتهاكات المحتملة المرتبطة بالعقوبات، لكن البيئة الاقتصادية العامة لا تزال هشة.

العلاقات التجارية: حدت العقوبات من قدرة العراق على الانخراط في التجارة مع دول معينة، وخاصة تلك المتحالفة مع إيران. وقد أجبر هذا العراق على البحث عن شراكات بديلة، غالبًا مع دول قد لا تتوافق مع المصالح الأمريكية، مما أدى إلى تعقيد المشهد الاقتصادي.

ردًا على التحديات التي تفرضها العقوبات الأمريكية، سعى العراق إلى تنويع شراكاته الاقتصادية:

تعزيز العلاقات مع القوى الإقليمية: اتجه العراق بشكل متزايد إلى الشركاء الإقليميين، وخاصة إيران، لدعم اقتصاده. كانت هذه العلاقة مثيرة للجدل، لأنها تضع العراق في موقف حساس بين المصالح الأمريكية والنفوذ الإيراني في المنطقة.

الدعم والاستثمار الدولي: جدد البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى التزامها بدعم التعافي الاقتصادي في العراق. تعد المبادرات الرامية إلى تحسين الحكم وزيادة مشاركة القطاع الخاص أمرًا بالغ

[1] هيثم كريم صيوان،ازمة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003–الملامح والافاق المستقبلية،مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،العدد2009،15، ص ص 114–115

[2] همسه قصي عبد اللطيف&عمرعدنان خماس،التنمية الاقتصاديه في العراق بعد عام 2003(بين الواقع والطموحات)،مجلة الدنانير ،العدد العاشر،2017،ص ص167–168

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأهمية لاستقرار العراق ونموه على المدى الطويل. يؤكد إطار الشراكة الاستراتيجية للبنك الدولي للعراق على الحاجة إلى التنوع الاقتصادي والمرونة في مواجهة الصدمات الخارجية.

التوازن مع الولايات المتحدة: على الرغم من التحديات، يواصل العراق التعامل مع الولايات المتحدة على جبهات مختلفة، بما في ذلك الأمن والتعاون الاقتصادي. وقد أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها في الحفاظ على الشراكة مع العراق، مع التركيز على مساعدات التنمية والدعم العسكري أثناء التعامل مع تعقيدات العقوبات.

يوضح التفاعل بين العقوبات الأمريكية وشراكات العراق الاقتصادية بعد عام 2020 مشهدًا معقدًا ومتطورًا. وبينما تهدف العقوبات إلى تحقيق أهداف سياسية محددة، فإن تداعياتها الاقتصادية يمكن أن تعيق تعافي العراق واستقراره. وبينما يسعى العراق للتغلب على هذه التحديات، يجب عليه أن يوازن علاقاته مع كل من الولايات المتحدة والقوى الإقليمية، مع السعي لتحقيق التنويع الاقتصادي والمرونة. إن مستقبل الاقتصاد العراقي سوف يعتمد على قدرته على إقامة شراكات مستدامة قادرة على الصمود في وجه ضغوط العقوبات الدولية والتوترات الجيوسياسية[1].

المطلب الثاني: أهمية الشراكات الاقتصادية الدولية

إن التنمية المستدامة تتطلب شراكة عالمية، وهو موضوع الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.

تعتبر الشراكات الاقتصادية الدولية من العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدول، حيث تلعب دورًا حيويًا في تحقيق الأهداف التنموية من خلال عدة جوانب رئيسية[2]:

تعزيز الاستثمارات: تساهم الشراكات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساعد على تطوير البنية التحتية وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة. على سبيل المثال، استثمرت دولة الإمارات مؤخرًا مليارات دولار في العراق لتعزيز العلاقات الاقتصادية وخلق فرص جديدة للتعاون. هذه الاستثمارات

[1] PIRANI, Shohreh; NADERI, Mahdi. The causes of ineffectiveness of US sanctions against the Islamic Republic of Iran based on the political, economic and geopolitical components.19.72 , 2023,:pp318-322.

[2] HEITOR, Manuel. How university global partnerships may facilitate a new era of international affairs and foster political and economic relations. *Technological Forecasting and Social Change*,95 ,، 2015,: 276-293.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لا تقتصر فقط على المشاريع الكبرى، بل تشمل أيضًا دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من قدرة الاقتصاد المحلي على النمو والتوسع.

كما تسهم الشراكات الاقتصادية الدولية في تعزيز الاستدامة المالية من خلال[1]:

- **توفير التمويل** :يمكن للشراكات مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن توفر التمويل اللازم لمشاريع التنمية، مما يساعد العراق على تحسين بنيته التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- **نقل المعرفة والتكنولوجيا** :تتيح الشراكات الدولية للعراق الاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة في مجالات مثل الإدارة المالية، مما يعزز من كفاءة الأداء الحكومي ويقلل من الفساد.
- **تعزيز الاستثمارات** :من خلال الشراكات مع القطاع الخاص، يمكن للعراق جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يسهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط
- **تحسين البيئة الاقتصادية**: من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يمكن للدول تحسين بيئة الأعمال وزيادة الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد المالية. وقد أكدت وزيره المالية العراقي على أهمية الشراكة مع البنك الدولي في تمويل برامج التنمية المستدامة وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية. هذه الإصلاحات تشمل تحسين إدارة الأموال العامة، وتعزيز الشفافية، وتطبيق الحوكمة الإلكترونية، مما يسهم في تقليل الفساد وزيادة الثقة في النظام الاقتصادي.
- **تبادل المعرفة والخبرات**: تتيح الشراكات الدولية للدول الاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة، مما يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي. على سبيل المثال، تسعى الحكومة العراقية للاستفادة من الخبرات اليابانية في دعم مشاريع التنمية والاستثمار، مما يعزز من قدراتها على تحقيق التنمية المستدامة.
- **تعزيز الاستقرار المالي**: تساهم الشراكات الاقتصادية في دعم الاستقرار المالي من خلال توفير الدعم الفني والمالي، مما يساعد الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية مثل الفساد والأزمات المالية. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تقليل الاعتماد على النفط وزيادة الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة النمو الاقتصادي[2].

[1] RIZZELLO, Alessandro; KABLI, Abdellah. Sustainable financial partnerships for the SDGs: The case of social impact bonds. Sustainability,12.13 , 2020: 5362.

[2] POSEN, Adam S.; VÉRON, Nicolas. Enhancing financial stability in developing Asia. Peterson Institute for International Economics Working Paper, 2015,pp 15-13.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- **الشراكات الدولية بين القطاعين العام والخاص**[1] : ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي تعاون استراتيجي يهدف إلى معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية بشكل مشترك وتحقيق أهداف محددة[2]. أصبح هذا النوع من الشراكة أكثر أهمية في عالم اليوم، حيث تتطلب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة نهجًا شاملاً لحلها. يمكن أن تشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والطاقة والتكنولوجيا والعديد من المجالات الأخرى. وهي تستند إلى مبادئ المساعدة المتبادلة والثقة وتقاسم المخاطر والمسؤولية بين الحكومة والكيانات الخاصة. على المستوى الدولي، تلعب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دورًا رئيسيًا في معالجة القضايا العالمية بشكل مشترك مثل تغير المناخ ونمو السكان والصراعات العسكرية والفقر. تعمل الشراكات الدولية بين القطاعين العام والخاص كآلية للاستفادة من الموارد والخبرات من مختلف البلدان والمنظمات الدولية. تسهل مثل هذه الشراكات الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد وتبادل أفضل الممارسات والتقنيات وتساهم في تعزيز التعاون الدولي والتفاهم بين الدول. في الممارسة العملية، تركز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص على جذب الاستثمارات للتمويل. تنشأ المصلحة الاقتصادية المتبادلة عندما تتقاطع أهدافهما ومهامهما الاستراتيجية. تهدف الهياكل الحكومية، جنبًا إلى جنب مع الشركات، إلى تحقيق أهداف عالمية من خلال تطبيق الفرص التجارية والتركيز على الشركات لتنفيذ النهج الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع المجال الاقتصادي، وتطوير التعاون في مجال الحلول التقدمية. تهدف الشركات الخاصة، من خلال التعاون المشترك مع السلطات الحكومية، إلى تحقيق أهدافها في التنمية وحماية مصالحها. تعمل أوكرانيا أيضًا بنشاط على تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحسين كفاءة الإدارة، وجذب الاستثمارات، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية. تفتح الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصًا جديدة لتطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، وضمان النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

تعتبر الشراكات الاقتصادية الدولية أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي. من خلال التعاون مع الدول الأخرى، يمكن للعراق

[1] تامر قرموط واخرون، الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات،مجلة حكامه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،العدد 3، https://bookstore.dohainstitute.org/p-2128.aspx

[2] HODGE, Graeme A.; GREVE, Carsten. Public–private partnerships: an international performance review. *Public administration review*,67.3 , , 2007,:pp 545-550.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تعزيز مشروعات مثل "طريق التنمية" الذي يربط العراق بأوروبا عبر تركيا، مما يسهم في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي في المنطقة.

بشكل عام، تعتبر الشراكات الاقتصادية الدولية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي.

كما تساهم الشراكات الاقتصادية الدولية في توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية، وتعزيز الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا الحديثة. هذه العناصر تعتبر أساسية لتحقيق الاستدامة المالية، حيث تساعد الدول على تحسين بيئة الأعمال وزيادة الإنتاجية.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والسياسية في العراق

يواجه الاقتصاد العراقي مجموعة من التحديات الاقتصادية المعقدة التي تؤثر على استقراره ونموه. تتنوع هذه التحديات بين الهيكلية والمالية والاجتماعية، مما يجعل من الضروري فهمها بشكل شامل لتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل معها.

اولا: التحديات الهيكلية

الاعتماد على النفط: يعتمد العراق بشكل كبير على إيرادات النفط، حيث تشكل أكثر من 95% من الموازنة العامة. هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار مالي. الاعتماد المفرط على النفط ، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. هذا الاعتماد يحد من قدرة العراق على تنويع مصادر دخله ويعرضه لمخاطر اقتصادية كبيرة في حال انخفاض الأسعار[1]. الاعتماد المفرط على النفط: يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على النفط. ويعرض هذا الاعتماد البلاد لتقلبات الاقتصاد الكلي ويجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية[2]. وعلى الرغم من تصدير أكثر من 4 ملايين برميل من النفط يوميًا، فإن البلاد تكافح مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما يشير إلى أن ثروة النفط لم تترجم إلى تنمية اقتصادية واسعة النطاق. إن الافتقار إلى التنوع في الاقتصاد يحد من قدرة

[1] أحمد علي الهنداوي, et al. قياس أثر محددات الطلب على الاحتياطيات الاجنبية على الاستقرار النقدى في العراق. المجلة المصرية للدراسات التجارية46.3، 2022, ، ص ص144-145

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الحكومة على الاستثمار في قطاعات أخرى، مثل الزراعة والتصنيع، والتي تشكل أهمية بالغة للنمو الاقتصادي المستدام[1].

ضعف التنوع الاقتصادي: يعاني الاقتصاد العراقي من نقص في التنوع، حيث تهيمن القطاعات النفطية على الاقتصاد، مما يعيق تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية.

الفساد الإداري: يعد الفساد من أبرز التحديات التي تواجه العراق، حيث يؤثر سلبًا على كفاءة الأداء المؤسساتي ويعيق التنمية الاقتصادية. يحتل العراق مرتبة متدنية في مؤشرات الفساد، مما يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي. يعاني العراق من مستويات عالية من الفساد في جميع مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى فقدان الموارد المالية ويعوق التنمية. الفساد يؤثر على جميع جوانب الحياة الاقتصادية، بما في ذلك الاستثمار والبنية التحتية والخدمات العامة. لفساد: يصنف العراق باستمرار بين أكثر الدول فسادًا في العالم. وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، يُصنف العراق كواحد من أكثر 25 دولة فسادًا، حيث يؤثر الفساد الشامل على جميع المؤسسات تقريبًا. تم تصنيف القطاع العام في المرتبة 23 الأكثر فسادًا على مستوى العالم في عام 2022، مما يعكس مشكلة طويلة الأمد استمرت منذ الغزو الأمريكي في عام 2003. تشير التقديرات إلى أن ما بين 150 مليار دولار و 300 مليار دولار قد ضاعت بسبب الفساد منذ ذلك الوقت، مما أثر بشكل كبير على الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية. هذا الفساد المستشري يؤثر على العلاقة بين المواطنين وثقتهم بالمؤسسات الحكومية ويقوض بها، مما يجعل من الصعب تنفيذ الإصلاحات وجذب الاستثمار الأجنبي.

الاستقرار السياسي: عدم الاستقرار السياسي المستمر منذ عام 2003 يؤثر سلبًا على الاقتصاد. الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من وضع استراتيجيات فعالة للتنمية، مما أدى إلى عدم الثقة في المؤسسات الحكومية[2].

التدخلات الإقليمية: تتعرض السياسة العراقية لتدخلات من دول الجوار، مما يؤثر على استقلالية القرار السياسي ويزيد من تعقيد الأوضاع الداخلية.

[1] HASSAN, B. A. A. H. Economic policies in Iraq: Challenges and opportunities. Journal of Misan Comparative Legal Studies, 2020, 1.2: 198-203.

[2] بن مرزوق عنترة . زروقة اسماعيل، ظاهرة الفساد الإداري في العراق، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5،العدد 2، 2024،ص ص127-128

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثانيا: التحديات المالية

العجز المالي: يعاني العراق من عجز مالي متزايد، حيث يُتوقع أن يتسع عجز الميزانية إلى 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. هذا العجز يتطلب إصلاحات مالية جذرية لضمان الاستدامة المالية.

ارتفاع الدين العام: يُتوقع أن يصل الدين الحكومي إلى 48.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، مما يزيد من الضغوط على المالية العامة ويعقد جهود الإصلاح[1].

ثالثا: التحديات الاجتماعية

معدلات الفقر والبطالة: يعاني العراق من ارتفاع معدلات الفقر، حيث تصل إلى أكثر من 50% من السكان. كما أن البطالة تمثل تحديًا كبيرًا، مما يزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

ضعف البنية التحتية: تضررت البنية التحتية للعراق بشكل كبير نتيجة النزاعات والحروب، مما يؤثر على قدرة الاقتصاد على النمو ويعيق تقديم الخدمات الأساسية.

يواجه الاقتصاد العراقي مجموعة من التحديات المعقدة التي تعيق نموه واستقراره. هذه التحديات تتعلق بالهيكل الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، وتؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين. فيما يلي توضيح مفصل لأهم هذه التحديات.

البطالة والفقر: تعاني البلاد من معدلات بطالة مرتفعة، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة تصل إلى حوالي 23%، بينما قد تكون الأرقام الحقيقية أعلى بكثير. كما أن معدلات الفقر تتجاوز 40%، مما يزيد من الضغوط الاجتماعية[2].

البنية التحتية المدمرة: تضررت البنية التحتية للعراق بشكل كبير نتيجة الحروب والصراعات، مما أثر على القطاعات الحيوية مثل النقل، والطاقة، والمياه. هذا التدهور في البنية التحتية يزيد من تكاليف النشاط الاقتصادي ويعوق التنمية.

---

[1] نبيل جعفر المرسومي، الكلفة الاقتصادية المتوقعة لتخفيض سعر صرف الدولار مقابل الدينار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،المجلد 21 ،العدد 15 ،2023،ص ص 1-2

[2] م. م عبدالله حيدر جواد. تأثير الاستثمار المحلي على معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2021). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, 22.80 , 2024 ,: 17-33.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

القطاع الزراعي والصناعي المتدهور: كان العراق يمتلك قطاعًا زراعيًا وصناعيًا قويًا قبل عام 2003، لكن هذه القطاعات شهدت تدهورًا كبيرًا. يعتمد العراق الآن بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاته الغذائية، مما يزيد من العجز في الميزان التجاري.

رابعا: التحديات البيئية

يواجه العراق تحديات بيئية مثل التصحر، وتلوث المياه، ونقص الموارد المائية. هذه القضايا تؤثر على الزراعة وتزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية[1].

كما يواجه العراق عدة تحديات اقتصادية، منها الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني البلاد من مستويات عالية من الفساد وضعف المؤسسات الحكومية، مما يؤثر سلبًا على بيئة الأعمال ويعيق التنمية.

المشهد بعد كوفيد-19: لقد حول الوباء التركيز بعيدًا عن أهداف الاستدامة طويلة الأجل، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى نظام مالي يدعم التنمية المستدامة. وهذا يتطلب إعادة التفكير في الأدوات والممارسات المالية الحالية لتعبئة رأس المال بشكل أفضل للتحولات نحو الاستدامة.

التحديات الجيوسياسية والاقتصادية: أثرت التحديات الجيوسياسية والاقتصادية الأخيرة على سوق الديون المستدامة، ومع ذلك هناك تفاؤل بشأن النمو المستقبلي. يتحول التركيز نحو إزالة الكربون وحماية التنوع البيولوجي والتحولات في مجال الطاقة المصممة خصيصًا للمصالح الوطنية[2].

المطلب الثاني: دور الأدوات المالية في التنمية المستدامة والتحديات

اولا: ان من اهم الادوات المالية في التنمية المستدامة هي[3]:

سندات الأثر الاجتماعي: تبرز سندات الأثر الاجتماعي كأدوات فعالة لتمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال إنشاء شراكات متعددة الأطراف تشمل المستثمرين من القطاع الخاص ومقدمي الخدمات والكيانات العامة. يتم هيكلة هذه السندات حول عقود قائمة على النتائج، ومواءمة العائدات المالية مع

[1] حيدر نعمة بخيت واخرون، الطاقة المتجددة ودورها في الحد من التحديات البيئية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية،العدد 19 ،2024،ص ص 670-671

[2] حسن الحاج احمد علي واخرون،الا من القومي العربي وتحديات الامن،المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية،قطر ،2023،ص ص 209-211

[3], هبة الله مصطفى السيد علي. دور الادوات المالية الخضراء في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. مجلة البحوث البيئية والطاقة, المجلد13، العدد 22, 2024،ص ص 11-14

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

النتائج الاجتماعية والبيئية، وبالتالي إظهار درجة عالية من الاستعداد لاستثمارات أهداف التنمية المستدامة1.

التمويل الأخضر: يعد التمويل الأخضر أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو يشمل أدوات مختلفة مثل السندات الخضراء والائتمان الأخضر واستثمارات الكربون، والتي تعد ضرورية لتعزيز الاقتصاد المستدام. وعلى الرغم من كونه مجالًا غير ناضج نسبيًا، يُنظر إلى التمويل الأخضر على أنه مستقبل التمويل والاستثمار، مع إمكانات كبيرة للنمو والتنمية.

الشراكات والتعاون الدولي:الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يتم التعرف على الشراكات بين القطاعين العام والخاص كآليات مبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من خبرة وصناديق القطاع الخاص التي توضح تطور هذه الشراكات، كما هو الحال في مبادرات مثل الشراكة من أجل النمو الأخضر والأهداف العالمية 2030 التعاون عبر الإقليمي: الشراكات الدولية، وخاصة بين المناطق المتقدمة والنامية، ضرورية للتنمية المستدامة. إن مثل هذه التعاونات من شأنها أن تساعد في معالجة الإقصاء المالي والحواجز المؤسسية، وخاصة في مناطق مثل أفريقيا، حيث توجد حاجة إلى أنظمة مالية مصممة خصيصاً لدعم التنمية المستدامة. ستقبل الشراكات الاقتصادية الدولية والتعاون المالي[1].

يشهد مشهد الشراكات الاقتصادية الدولية والتعاون المالي تحولاً كبيراً، متأثراً بالتحولات الجيوسياسية، والاقتصادات الناشئة، والتحديات العالمية المتطورة.

تعتبر الشراكات الاقتصادية الدولية أداة حيوية لتحقيق الاستدامة المالية، حيث تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الموارد اللازمة لمواجهة التحديات المالية. في سياق العراق، الذي يواجه العديد من التحديات الاقتصادية، يمكن أن تلعب هذه الشراكات دورًا محوريًا في تحسين الوضع المالي وتعزيز التنمية المستدامة.

[1] حسين اسماعيل, اسماعيل; اسماعيل; محمد علي عبد الخالق. تحليل آليات تمويل التنمية المستدامة في مصر في ضوء استراتيجية التنمية (2030). المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية, 3.5 , 2018,: 23-28

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المبحث الثالث: الشراكات الاقتصادية الدولية كأداة لتعزيز الاستدامة المالية في العراق

المطلب الاول: تعزيز الاستدامة المالية

تلعب الشراكات الاقتصادية الدولية دوراً حاسماً في تعزيز الاستدامة المالية في العراق، البلد الذي يواجه تحديات اقتصادية كبيرة. ويمكن لهذه الشراكات أن توفر الموارد الأساسية والمعرفة وفرص الاستثمار التي تعد حيوية لتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

1. الوصول إلى التمويل والاستثمار

إن أحد الفوائد الأساسية للشراكات الاقتصادية الدولية هو الوصول إلى التمويل. ويمكن للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن يوفر للعراق الموارد المالية اللازمة لدعم مشاريع التنمية واستقرار اقتصاده[1]. على سبيل المثال، تهدف الاتفاقيات الأخيرة بين البنك المركزي العراقي ومؤسسة التمويل الدولية إلى إرساء مبادئ التمويل المستدام وتحسين مرونة القطاع المصرفي. وهذا الدعم المالي أمر بالغ الأهمية لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية وتعزيز الخدمات العامة، والتي تعد ضرورية للنمو الاقتصادي[2].

2. نقل المعرفة وبناء القدرات

تسهل الشراكات الدولية نقل المعرفة وأفضل الممارسات في الإدارة المالية والحوكمة. ومن خلال التعاون مع الكيانات الدولية ذات الخبرة، يمكن للعراق تبني استراتيجيات مالية مبتكرة وتحسين أطره المؤسسية. إن نقل المعرفة هذا أمر حيوي لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وضمان استخدام الموارد المالية بشكل فعال. إن وضع المبادئ التوجيهية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي هو مثال على كيف يمكن لمثل هذه الشراكات أن تؤدي إلى تحسين الممارسات المالية.

3. تنويع الاقتصاد

كان اقتصاد العراق يعتمد تاريخيًا بشكل كبير على عائدات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. يمكن للشراكات الاقتصادية الدولية أن تساعد في تنويع الاقتصاد من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات، مثل الزراعة والتصنيع والطاقة المتجددة. من خلال تعزيز قاعدة

---

[1]. أ. م. د. عبد الرحيم مكطوف الطائي. آليات البنك المركزي العراقي في المحافظة على استقرار السيولة في المصارف التجارية (المصرف الاهلي العراقي ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل–حالة دراسية). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, 2015, ص ص 43–45

[2] المصدر نفسه

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اقتصادية أكثر تنوعًا، يمكن للعراق تقليل اعتماده على النفط وتعزيز استدامته المالية. هذا التنوع ضروري لخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي، وهو أمر بالغ الأهمية للاستقرار على المدى الطويل.

4. تعزيز الأطر المؤسسية

يمكن للشراكات الفعالة أيضًا أن تساهم في تعزيز الأطر المؤسسية في العراق. من خلال التعامل مع المنظمات الدولية، يمكن للعراق تحسين بيئته التنظيمية، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد. إن هذه التحسينات ضرورية لبناء ثقة المستثمرين وضمان إدارة الموارد المالية بشكل مسؤول. إن الالتزام بمواءمة الممارسات المصرفية المحلية مع المعايير الدولية هو خطوة نحو تحقيق هذا الهدف.

5. تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية

يمكن للشراكات الدولية أن تعزز قدرة العراق على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية من خلال توفير شبكة أمان أثناء الأزمات. ويمكن أن تؤدي الجهود التعاونية إلى تطوير خطط الطوارئ واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تحضر البلاد للتقلبات الاقتصادية المحتملة. وهذه القدرة على الصمود ضرورية للحفاظ على الاستقرار المالي وضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية، حتى في الأوقات الصعبة[1]

6- تعزيز الاستثمارات الأجنبية

ان الشراكات الاقتصادية ضرورية لتعزيز الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في بلدان مثل العراق، التي تواجه تحديات كبيرة في جذب رأس المال الدولي والاحتفاظ به. ويمكن لهذه الشراكات أن تعزز مناخ الاستثمار من خلال معالجة القضايا البنيوية، وتحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز بيئة الأعمال الأكثر جاذبية من خلال:

1. تعزيز مناخ الاستثمار

يمكن أن تؤدي الشراكات الاقتصادية إلى تحسينات كبيرة في مناخ الاستثمار. على سبيل المثال، نفذ العراق برامج طموحة تهدف إلى تنويع اقتصاده وجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد أدخلت الحكومة إصلاحات قانونية وإدارية للحد من العقبات البيروقراطية وخلق بيئة أكثر ملاءمة للمستثمرين. ويشمل ذلك تعديلات على قوانين الاستثمار التي تمكن هيئة الاستثمار الوطنية من تسهيل العمليات الأكثر سلاسة للمستثمرين الأجانب.

2. الوصول إلى الموارد والخبرة

[1] زهراء حسين حسان. مؤشرات السلامة المالية ودورها في تحسين أداء القطاع المصرفي في العراق. مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية , 6.19 , 2022، 72-85.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

غالبًا ما توفر الشراكات الدولية الوصول إلى الموارد الحيوية والخبرة التي يمكن أن تساعد الاقتصادات المحلية على النمو. ومن خلال التعاون مع الشركات والمؤسسات الأجنبية، يمكن للعراق الاستفادة من نقل التكنولوجيا وممارسات الإدارة والموارد المالية التي تشكل أهمية حاسمة لتطوير قطاعات مختلفة خارج النفط. على سبيل المثال، تقدم قطاعات البناء والطاقة المتجددة فرصًا كبيرة للاستثمار الأجنبي، والتي يمكن الاستفادة منها من خلال الشراكات الاستراتيجية.

3. بناء ثقة المستثمرين

إن إنشاء شراكات اقتصادية قوية يمكن أن يعزز ثقة المستثمرين من خلال إظهار الالتزام بالإصلاح والاستقرار. تهدف الجهود العراقية الأخيرة لتوقيع اتفاقيات مع دول مثل سنغافورة إلى بناء الثقة وتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في المنطقة. تشير مثل هذه الاتفاقيات إلى المستثمرين المحتملين بأن الحكومة جادة في خلق بيئة مواتية للعمليات التجارية.

4. معالجة تحديات الأمن والحوكمة

غالبًا ما يستشهد المستثمرون الأجانب بالمخاوف الأمنية وقضايا الحوكمة كحواجز رئيسية أمام الاستثمار. يمكن للشراكات الاقتصادية أن تساعد في معالجة هذه التحديات من خلال تعزيز ممارسات الحوكمة الأفضل وتعزيز التدابير الأمنية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التعاونات الدولية إلى تحسين الأطر التنظيمية التي تضمن الشفافية والمساءلة، والتي تعد ضرورية لجذب رأس المال الأجنبي.

5. تنويع الاقتصاد

الشراكات الاقتصادية حاسمة لتنويع الاقتصاد، وهو أمر مهم بشكل خاص للعراق، حيث تهيمن عائدات النفط. من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات مختلفة مثل الزراعة والتصنيع والخدمات، يمكن للعراق تقليل اعتماده على النفط وإنشاء بنية اقتصادية أكثر مرونة. هذا التنوع ضروري للاستقرار الاقتصادي والنمو على المدى الطويل.

6. التغلب على أوجه القصور في البنية التحتية

تواجه العديد من البلدان، بما في ذلك العراق، تحديات كبيرة في البنية التحتية تعيق الاستثمار. يمكن للشراكات الاقتصادية تسهيل الاستثمارات في تطوير البنية التحتية، وهو أمر حيوي لدعم الأنشطة الاقتصادية. من خلال التعاون مع الشركات الأجنبية التي لديها الخبرة والموارد لتطوير مشاريع البنية التحتية، يمكن للعراق تحسين جاذبيته الاستثمارية الشاملة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تعمل الشراكات مع الدول المتقدمة على جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يسهم في تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة. هذه الاستثمارات تساعد في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية، مما يعزز من الاستدامة المالية[1].

المطلب الثاني: تحسين الحوكمة المالية

اولا: الحوكمة المالية

ان الحوكمة المالية نظام من القواعد والإجراءات التي تحكم إدارة أموال شركة أو دولة ويعد تحسين الحوكمة المالية أمرا بالغ الأهمية للشراكات الاقتصادية الدولية. وفي الواقع، من الممكن للحوكمة المالية الجيدة أن تساعد على تعزيز ثقة المستثمرين والشركاء الاقتصاديين. حيث أظهرت الأبحاث أن البلدان التي تتمتع بحوكمة مالية جيدة تميل إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمتع بأداء اقتصادي أفضل[2].

وأكدت الدراسات أيضا على أهمية الحوكمة المالية في الوقاية من الأزمات المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن الحوكمة المالية الجيدة يمكن أن تساعد في الحد من مخاطر الفساد وعدم الاستقرار السياسي، مما قد يؤثر سلبا على الشراكات الاقتصادية الدولية.

ومن المهم أن نلاحظ أن الحوكمة المالية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة المعلومات المحاسبية والشفافية المالية. يجب على البلدان التي تتمتع بحوكمة مالية جيدة أن تمتلك أنظمة قوية للمحاسبة والإبلاغ المالي، والتي تمكن المستثمرين والشركاء الاقتصاديين من اتخاذ قرارات مستنيرة[3].

باختصار، يعد تحسين الحوكمة المالية أمراً ضرورياً للشراكات الاقتصادية الدولية، لأنه يمكن أن يساعد في بناء الثقة وجذب الاستثمار وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

إن الشراكات الاقتصادية ضرورية لتعزيز الحوكمة المالية، وخاصة في بلدان مثل العراق، حيث تشكل أطر الحوكمة الفعّالة أهمية بالغة للتعافي الاقتصادي والتنمية. وتسهل هذه الشراكات التعاون مع المنظمات

---

[1] أ. م. د. عمرو هشام محمد; عماد حسن حسين. متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , 13.55 , 2016,ص ص24-33.

[2] د. ابراهيم راشد. حوكمة الشركات وأنعكاساتها المالية للمصارف دراسة حالة لأحد المصارف العراقية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد 21،2009، ص93

[3] عبد النوربركاوي واخرون، أثر الحوكمة المالية على نمط الأداءات، جامعة احمد دراية – ادرار،الجزائر،2023 ،ص ص 12-17

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الدولية، مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، التي تقدم المساعدة الفنية والخبرة بهدف تعزيز الأطر المؤسسية وتحسين الإدارة المالية العامة. ومن خلال التعامل مع هذه الكيانات، يمكن للعراق أن يتبنى أفضل الممارسات في الحوكمة، مما يؤدي إلى عمليات أكثر فعالية في القطاع العام وتعزيز المساءلة.

ومن بين الفوائد الأساسية لهذه الشراكات الاقتصادية تعزيز الشفافية والمساءلة في الحوكمة المالية. وكثيراً ما تؤكد التعاونات الدولية على أهمية الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية والتدقيق. وهذا لا يحسن مصداقية البيانات المالية فحسب، بل يبني أيضاً الثقة بين أصحاب المصلحة، وهو أمر حيوي في بلد كان الفساد فيه تاريخياً سبباً في تقويض الحوكمة. على سبيل المثال، يمكن للمبادرات التي يدعمها صندوق النقد الدولي أن تساعد العراق في تنفيذ معايير التقارير المالية القوية، وبالتالي تعزيز سلامة أنظمته المالية بشكل عام.

ويشكل بناء القدرات جانباً حاسماً آخر من جوانب الشراكات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تحسين الحوكمة المالية. إن مثل هذه الشراكات تشمل في كثير من الأحيان برامج تدريبية مصممة لتزويد المسؤولين الحكوميين بالمهارات الأساسية في الإدارة المالية، وإعداد الميزانيات، وتقييم المخاطر. ومن خلال الاستثمار في رأس المال البشري، يمكن للعراق أن يطور قوة عاملة أكثر كفاءة وقادرة على إدارة الموارد العامة بكفاءة. وتعتبر مثل هذه المبادرات لبناء القدرات حاسمة لتعزيز ثقافة المساءلة والاحتراف داخل المؤسسات الحكومية.

وتلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص أيضا دورا حيويا في تعزيز الحوكمة المالية. فمن خلال إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة ومشاريع البنية الأساسية، يمكن للحكومات الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص وابتكاره. وفي العراق، يمكن أن يؤدي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تخصيص أفضل للموارد وتحسين تقديم الخدمات، وهو أمر ضروري لتعزيز الثقة العامة في المؤسسات الحكومية. ويمكن أن يؤدي إنشاء إطار قانوني وتنظيمي موات للشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتحسين جودة الخدمات العامة، مما يساهم في نهاية المطاف في النمو الاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، يمكن للشراكات الاقتصادية معالجة تحديات الفساد والحوكمة من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية. ويمكن لهذه الشراكات أن تسهل تنفيذ تدابير مكافحة الفساد وتعزيز الأطر القانونية لمكافحة سوء السلوك المالي. على سبيل المثال، يمكن للمبادرات الرامية إلى تحسين

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

عمليات الشراء وتعزيز الرقابة المالية أن تقلل بشكل كبير من فرص الفساد، وبالتالي خلق بيئة حوكمة أكثر شفافية ومساءلة.

فإن الشراكات الاقتصادية حيوية لتحسين الحوكمة المالية في العراق والسياقات المماثلة. ومن خلال تعزيز الأطر المؤسسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وبناء القدرات، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومعالجة الفساد، يمكن لهذه التعاونات أن تساهم بشكل كبير في إنشاء نظام حوكمة مالية أكثر كفاءة وفعالية. ومع استمرار العراق في التعامل مع تحدياته الاقتصادية، فإن الاستفادة من الشراكات الدولية ستكون ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة واستعادة الثقة العامة في المؤسسات الحكومية.

تساعد الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي في تعزيز الحوكمة المالية، مما يؤدي إلى تحسين إدارة الموارد العامة وتقليل الفساد. من خلال هذه الشراكات، يمكن للعراق تحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات، مما يسهم في تحقيق استدامة مالية أفضل

إن مستقبل الشراكات الاقتصادية الدولية والاستدامة المالية يتشابك بشكل متزايد مع الأجندة العالمية للتنمية المستدامة. ومع سعي الدول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، يتم استكشاف الأدوات والشراكات المالية المبتكرة لضمان النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية[1].

ثانيا: الاتجاهات الحالية في الشراكات الاقتصادية والحوكمه المالية

إعادة التنظيم الجيوسياسي: يتحول عصر التجارة العالمية غير المقيدة نحو مشهد اقتصادي أكثر تنوعاً من الناحية الجيوسياسية. وتتشكل البلدان بشكل متزايد من تحالفات قائمة على مصالح الأمن القومي، والتي تتشابك مع العلاقات الاقتصادية. ويؤكد هذا النموذج الجديد على أهمية التحالفات الاقتصادية بين الدول ذات التفكير المماثل، وخاصة في سياق قيادة الولايات المتحدة وعلاقاتها مع حلفائها مثل الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا.

الاقتصادات الناشئة: من المتوقع أن يكون الجنوب العالمي محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في المستقبل. ومع تكامل هذه الاقتصادات بشكل أكبر في السوق العالمية، فإنها ستلعب دوراً حاسماً في تشكيل ديناميكيات التجارة الدولية. ويتطلب هذا التحول أن تتكيف الدول المتقدمة مع سياساتها التجارية لتعزيز التعاون والمنفعة المتبادلة.وكذا الحال بالنسبة للدول النامية.

[1] بلحسين كنزة . لخذاري عبد المجيد، أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب–دراسة على ضوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030 والتقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020–. تنمية الموارد البشرية, 17.3 , 2022, ،ص ص52–58.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اتفاقيات الشراكة الاقتصادية: تمثل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ نموذجًا يجمع بين التجارة وأهداف التنمية. وقد صُممت هذه الاتفاقيات لتكون متوافقة مع منظمة التجارة العالمية مع التركيز على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للدول الشريكة، وتعزيز التنمية المستدامة والحكم الرشيد.ومن هنا بات التوجه الى الشراكات الاقتصاديه في العراق ضرورة لابد منها[1].

ركود التعاون العالمي: تشير التقارير الأخيرة إلى أن التعاون العالمي قد ركد، حيث تكافح العديد من البلدان لمعالجة القضايا الملحة مثل تغير المناخ، والتفاوت الاقتصادي، والتهديدات الأمنية. وهناك حاجة إلى استراتيجيات مبتكرة لإحياء التعاون الدولي وضمان عدم تخلف أي دولة عن الركب في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التقدم التكنولوجي: يقدم صعود التكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتمويل الرقمي، فرصًا وتحديات للشراكات الاقتصادية الدولية[2]. ويتعين على البلدان أن تتغلب على تعقيدات حوكمة التكنولوجيا لتسخير هذه التطورات لتحقيق نمو عادل مع تخفيف المخاطر المرتبطة بإساءة استخدامها.

الشمول المالي والتنمية: تشكل الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الجهود التعاونية بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية قادرة على حشد الموارد والخبرات اللازمة لمعالجة تحديات التنمية المعقدة، وخاصة في الاقتصادات الناشئة.

الخاتمة

تُعتبر الشراكات الاقتصادية الدولية أداة حيوية لتعزيز الاستدامة المالية في العراق، حيث تلعب دورًا محوريًا في دعم جهود الحكومة نحو تحقيق التنمية المستدامة. من خلال التعاون مع مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تمكن العراق من الحصول على الدعم الفني والمالي اللازم لتجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية. هذه الشراكات تساهم في تحسين البنية التحتية المالية وتعزيز الاستثمارات، مما يساعد على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. كما أن التركيز على الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز الشفافية يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الدولي، مما يعزز من

[1] سارة المطيري. تحديات الشراكة الاقتصادية الدولية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية الشراكة الكويتية–الصينية كدراسة حالة. حوليات أداب عين شمس, 50.11: , 2022, ص ص 146–152.

[2] عبد القادر; هيثم محمد. دور التمويل الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد, 3.العدد (2) ابريل 2019،ص ص 22–26

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاستدامة المالية. ومع ذلك، يواجه العراق تحديات مثل الفساد وضعف الحوكمة، ولكن من خلال الشراكات الدولية، يمكن للعراق أن يحقق أهدافه التنموية ويعزز من استقراره المالي، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين ويعزز من النمو الاقتصادي المستدام.

الاستنتاجات

تلعب الشراكات الاقتصادية الدولية دوراً حاسماً في تعزيز الاستدامة المالية، وخاصة في بلدان مثل العراق، التي تواجه تحديات اقتصادية كبيرة. وتلخص النقاط التالية الاستنتاجات الرئيسية فيما يتعلق بتأثير هذه الشراكات على الاستدامة المالية للعراق:

1- لقد اعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على عائدات النفط، التي تمثل أكثر من 99% من صادراته. ويمكن للشراكات الدولية أن تسهل تنويع مصادر الإيرادات من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية، وبالتالي الحد من التعرض لتقلبات أسعار النفط. وهذا التنويع ضروري لتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

2- يمكن أن يؤدي التعاون مع المنظمات الدولية والدول إلى بناء القدرات داخل المؤسسات المالية العراقية. على سبيل المثال، بدأ البنك المركزي العراقي مشاريع تهدف إلى تحسين الحوكمة المالية ومعايير الاستدامة. ويمكن لهذه المبادرات أن تعزز الكفاءة التشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية، وتعزز بيئة اقتصادية أكثر مرونة.

3- يمكن للشراكات الدولية أن تعزز بشكل كبير الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق. ومن خلال خلق مناخ استثماري أكثر استقرارًا وقابلية للتنبؤ، يمكن للعراق جذب رأس المال الأجنبي، وهو أمر حيوي لتطوير البنية التحتية والنمو الاقتصادي. وقد أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة قيام العراق بزيادة النمو غير النفطي لاستيعاب قوة العمل المتنامية بسرعة وتعزيز الإيرادات الحكومية.

4- من خلال الشراكات، يمكن للعراق تبني أفضل الممارسات في معايير البيئة والمجتمع والحوكمة، والتي تكتسب أهمية متزايدة للتمويل المستدام. إن إنشاء مدونة البيئة والمجتمع والحوكمة من قبل البنك المركزي العراقي هو خطوة نحو دمج الاستدامة في القطاع المالي، وتعزيز ممارسات الاستثمار المسؤولة التي تتوافق مع المعايير العالمية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

5- يمكن للشراكات الدولية أن تساعد في معالجة التحديات الهيكلية التي تعيق التنمية الاقتصادية في العراق، مثل الفساد وسوء الإدارة ونقص البنية التحتية. يمكن أن تؤدي الجهود التعاونية إلى إصلاحات تعمل على تحسين بيئة الأعمال، مما يسهل على الشركات المحلية والأجنبية العمل بشكل فعال.

6- من خلال المشاركة في الشراكات الاقتصادية الدولية، يمكن للعراق تعزيز مرونته الاقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية. ويمكن لهذه الشراكات أن توفر الوصول إلى الموارد المالية والمساعدة الفنية وفرص السوق التي تشكل أهمية بالغة للتعافي والنمو، وخاصة في أعقاب الأزمات الاقتصادية.

وفي الختام، فإن الشراكات الاقتصادية الدولية تشكل أهمية حيوية لرحلة العراق نحو الاستدامة المالية. ومن خلال الاستفادة من هذه التعاونات، يمكن للعراق تنويع اقتصاده وجذب الاستثمار وتنفيذ الممارسات المستدامة.

التوصيات

ان الشراكات الاقتصادية الدولية ضرورية لتعزيز الاستدامة المالية، وخاصة في البلدان النامية مثل العراق. ويمكن لهذه الشراكات أن تعزز التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي، وهو أمر بالغ الأهمية لمعالجة التحديات المالية وتعزيز التنمية المستدامة. وفيما يلي توصيات يمكن أن توجه العراق في الاستفادة من الشراكات الاقتصادية الدولية لتحقيق الاستدامة المالية.

1- ينبغي للعراق أن يشارك بنشاط في الشراكات مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. ويمكن لهذه المنظمات أن تقدم المساعدة الفنية والتمويل وأفضل الممارسات للسياسات الاقتصادية المستدامة.

2- يمكن للعراق أن يستفيد من الشراكات مع البلدان النامية الأخرى من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، والذي يركز على تبادل المعرفة والموارد والخبرات لمعالجة التحديات المشتركة في الاستدامة المالية.

3- تطوير أطر للشراكات بين القطاعين العام والخاص: إنشاء أطر قانونية وتنظيمية واضحة تشجع استثمار القطاع الخاص في المشاريع العامة. يمكن أن يساعد هذا في تعبئة الموارد المالية لتطوير البنية الأساسية، وهو أمر حيوي للنمو الاقتصادي.

4- تقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية أو الإعانات لجذب المستثمرين من القطاع الخاص إلى القطاعات التي تعزز الاستدامة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

5- دعم الشركات المحلية: تشجيع الشراكات بين الشركات المحلية والشركات الدولية لتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. يمكن أن يساعد هذا الشركات المحلية على أن تصبح أكثر تنافسية واستدامة.

6- الاستثمار في التنمية المجتمعية: التركيز على الشراكات الاقتصادية على مستوى المجتمع التي تشمل الحكومات المحلية والشركات الصغيرة. يمكن لهذه الشراكات أن تدفع النمو الاقتصادي المحلي وتحسن المرونة المالية.

7- مبادرات تخفيف الديون: الدعوة إلى مبادرات تخفيف الديون الدولية لتخفيف العبء المالي على العراق، مما يسمح بمزيد من الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة. وهذا مهم بشكل خاص بالنظر إلى ارتفاع مستويات الديون الخارجية التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19.

8- تنويع مصادر التمويل: ينبغي للعراق أن ينوع مصادر تمويله من خلال استكشاف آليات التمويل المبتكرة، مثل السندات الخضراء أو الاستثمار المؤثر، والتي يمكن أن تجتذب المستثمرين الدوليين المهتمين بالمشاريع المستدامة.

9- مواءمة الشراكات مع أهداف التنمية المستدامة: ضمان مواءمة الشراكات الاقتصادية الدولية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وخاصة الهدف 17، الذي يؤكد على أهمية الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة. يمكن أن يعزز هذا المواءمة فعالية المبادرات الرامية إلى الاستدامة المالية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المصادر

1- ابراهيم راشد. حوكمة الشركات وأنعكاساتها المالية للمصارف دراسة حالة لأحد المصارف العراقية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد21 ،2009 .

2- أحمد علي الهنداوي, et al. قياس أثر محددات الطلب على الاحتياطيات الاجنبية على الاستقرار النقدى في العراق. المجلة المصرية للدراسات التجارية46.3، , 2022,.

3- بلحسين كنزة . لخذاري عبد المجيد، أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوكب–دراسة على ضوء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030 والتقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2020–. تنمية الموارد البشرية،17.3, 2022.

4- بن مرزوق عنترة . زروقة اسماعيل، ظاهرة الفساد الإداري في العراق، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5،العدد 2، 2024.

5- تامر قرموط واخرون، الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات،مجلة حكامه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،العدد 3، https://bookstore.dohainstitute.org/p-2128.aspx

6- جمال الدين العاقر&عبد الوهاب شمام،دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية،مجلة العلوم الانسانية،الجزائر،العدد 41 ،2014.

7- حسن الحاج احمد علي واخرون،الا من القومي العربي وتحديات الامن،المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية،قطر ،2023،ص ص 209-211

8- حسين اسماعيل, اسماعيل; اسماعيل; محمد علي عبد الخالق. تحليل آليات تمويل التنمية المستدامة في مصر في ضوء استراتيجية التنمية (2030). المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية, 2018, 3.5: 23-28

9- حيدر نعمة بخيت واخرون، الطاقة المتجددة ودورها في الحد من التحديات البيئية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية،العدد2024،19،ص ص 670-671

10- رابح خوني& خير الدين،النظام التجاري متعدد الأطراف وتحديات التجارة العالمية: البيئة، الأزمات الاقتصادية و الاتفاقيات التجارية الإقليمية،2016، http://archives.univ-biskra.dz/handle/123456789/7101

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

11- رامي عاشور &محمد الجندي، التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على منطقة الإندو باسفيك،مجلة السياسة والاقتصاد ،العدد الرابع، 2019.

12- رمزي جودي & أمينة جودي ،الاستثمار في الابتكار الاخضر من أجل التنمية المستدامة،مجلة الباحث الاقتصادي،المجلد 9،العد،2021.

13- سارة المطيري. تحديات الشراكة الاقتصادية الدولية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية الشراكة الكويتية-الصينية كدراسة حالة .*حوليات أداب عين شمس*،جامعة عين شمس،2022 ,

14- سارة المطيري. تحديات الشراكة الاقتصادية الدولية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية الشراكة الكويتية-الصينية كدراسة حالة. حوليات أداب عين شمس, 2022.

15- سمية مساهل،دور التكامل الإقليمي والشراكة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة مقارنة بين الإتحـــاد الأوربـــي والإتحـــاد المغاربي،وقـــت الزيـــاره 2025/2/1 http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3387

16- سمير عريقات،الندوة العربية حول التجارة والاستثمار،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،مصر،العدد 7،1999.

17- صدوقي غريسي واخرون،أهمية تبني مفهوم الشراكة و التحالف لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال .*دراسات اقتصادية* 2012, العدد2012،6.

18- عبد القادر; هيثم محمد. دور التمويل الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد, 2019, 3.العدد (2) ابريل 2019.

19- عبد النوربركاوي واخرون، أثر الحوكمة المالية على نمط الأداءات، جامعة احمد دراية – ادرار،الجزائر .

20- نبيل جعفر المرسومي، الكلفة الاقتصادية المتوقعة لتخفيض سعر صرف الدولار مقابل الدينار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،المجلد 21 ،العدد2023،76،.

21- هبة الله مصطفى السيد علي. دور الادوات المالية الخضراء في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. مجلة البحوث البيئية والطاقة, المجلد13، العدد 22, 2024.

22- همسه قصي عبد اللطيف&عمرعدنان خماس،التنمية الاقتصاديه في العراق بعد عام 2003(بين الواقع والطموحات)،مجلة الدنانير ،العدد العاشر،2017.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

23- هيثم كريم صيوان،ازمة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003-الملامح والافاق المستقبلية،مجلة قضايا سياسية ، العدد 15،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،2009.

24- HASSAN, B. A. A. H. Economic policies in Iraq: Challenges and opportunities. Journal of Misan Comparative Legal Studies, 2020.

25- HEITOR, Manuel. How university global partnerships may facilitate a new era of international affairs and foster political and economic relations. *Technological Forecasting and Social Change*, 2015, 95.

26- HODGE, Graeme A.; GREVE, Carsten. Public–private partnerships: an international performance review. *Public administration review*, 2007, 67.3.

27- PIRANI, Shohreh; NADERI, Mahdi. The causes of ineffectiveness of US sanctions against the Islamic Republic of Iran based on the political, economic and geopolitical components. , 2023, 19.72:pp318-322.

28- POSEN, Adam S.; VÉRON, Nicolas. Enhancing financial stability in developing Asia. Peterson Institute for International Economics Working Paper, 2015.

29- RIZZELLO, Alessandro; KABLI, Abdellah. Sustainable financial partnerships for the SDGs: The case of social impact bonds. Sustainability, 2020, 12.13: 5362.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0